Governance in the Qur'an and Sunnah
The Quarterly Journal of
Vol. 1 ● No. 1 ● Issue 1 ● Winter 2023

The Concept of Obedience and Its Requirements in Qur'anic Governance

Mahmood Fallah[1] Mansour Mirahmadi[2]

Received: 25/01/2023 Accepted: 18/04/2023

Abstract

Obedience and disobedience are basic concepts of governance. These two concepts, from an affirmative perspective, provide a set of obligations for the citizens, and from a negative perspective, introduce a set of dos and don'ts. Therefore, understanding the meta-theory and the fundamental basis in different governance systems can formulate the philosophy of dos and don'ts in obedience and disobedience. In this article, the meaning of "religious construction of Qur'anic politics and governance" is the set of requirements and tasks that the Holy Qur'an has presented in the field of politics and governance and has asked believers to adhere to these requirements and tasks in this arena. The main concern of this article is to present the religious boundaries of obedience and disobedience in Qur'anic governance. The findings of the article suggest that in the light of Qur'anic governance, it is possible to infer the necessity of obeying God, the Prophet and Ulu al-Amr (Those vested with authority) in legislation and governance from an affirmative point of view and present its political requirements. From a negative point of view, obeying groups such as heedless, infidels, hypocrites, corruptors, etc. as an act of haram (forbidden), can be deduced and presented in Qur'anic governance, so that in the light of these dos and don'ts, the religious boundaries of politics based on the Quran are extracted and become the basis of action.

Keywords

Obedience, Disobedience, Qur'anic governance, Politics.

1. Assistant Professor, Islamic Sciences and Culture Academy. Qom, Iran. m.fallah@isca.ac.ir.
2. Professor, Shahid Beheshti University. Tehran. Iran (corresponding author). m_mirahmadi@sbu.ac.ir.

* Falah, M., & Mirahmadi, M. (1402 AP). The concept of obedience and its requirements in Qur'anic governance. *Journal of Governance in the Qur'an and Sunnah, 1*(1), pp. 10-34.
DOI: 10.22081/jgq.2023.73632

الحوكمة في القرآن والسنة
مجلة علمية نصف سنوية
المجلد ١ ● العدد ١ ● الرقم المسلسل للعدد ١ ● ربيع و صيف ● ٢٠٢٣

مفهوم الطاعة وضرورتها في الحوكمة القرآنية

محمود فلاح [١] منصور ميرأحمدي [٢]

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٣/٠١/٢٥ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٠٤/١٨

الملخص

الطاعة والتمرد من أبرز المفاهيم في الخطاب السياسي. ويضع هذان المفهومان من الناحية الإيجابية بعض الواجبات الوطنية أمام المواطن. أما من الناحية السلبية فهما يحددان المحظورات والمحرمات التي لا ينبغي اقترافها. ومن هنا نعلم أن كشف ماوراء هذه المحظورات والواجبات وما ينبغي القيام به أو الإمتناع عنه، يمكن أن يساعدنا على فهم فلسفة الطاعة والتمرد وتوطّر المفهومين في إطار واضح الملامح. والمقصود بقولنا «التكوين الشرعي للسياسة والحوكمة القرآنية» في هذا البحث هو مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي يجب الإمتثال لها. كما أنّ الهاجس الأساسي الذي دفعنا لهذا البحث هو رسم الحدود الشرعية للطاعة والتمرد في الحوكمة القرآنية. وأثبتت نتائج البحث أنه في ظل الحوكمة القرآنية ومن الناحية الإيجابية، يمكن القول بوجوب طاعة الله، والرسول، وأولى الأمر في التشريع والحكم وبلورة بعض المسؤوليات السياسية من منظور القرآن. اما من الناحية السلبية فقد حذر القرآن من طاعة بعض الفئات مثل: الغافلين، والكافرين، والمنافقين، والمفسدين و...، ويمكن الإستدلال بالقرآن بحرمة طاعة هذه الفئات ورسم حدود الواجب والمحظور وحدود السياسة الشرعية، بناء على تعاليم القرآن والعمل على أساسها.

الكلمات المفتاحية

التمرد، الطاعة، حوكمة القرآن، السياسة.

١. أستاذ مساعد في المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية. قم، إيران. M.fallah@isca.ac.ir
٢. استاذ في جامعة الشهيد بهشتي في طهران. طهران، إيران (الكاتب المسؤول). m-mirahmadi@sbu.ac.ir

* فلاح، محمود؛ ميراحمدي، منصور. (٢٠٢٣). مفهوم الطاعة وضرورتها في الحوكمة القرآنية. مجلة الحوكمة في القرآن والسنة فصلية علمية، ١ (١)، صص ١٠-٣٤. DOI: 10.22081/jgq.2023.73632

المقدمة

يرسم القرآن ملامح العلاقة بين الخالق والمخلوق وترى أن الخالق هو الغاية القصوى في هذه العلاقة. وقد أثّرت هذه النظرة على حياة الملسمين وأنماط تفكيرهم الإجتماعية والسياسية. ففي ظل الإيمان بوجود الله، ينقسم الوجود إلى فئتين هما عالم الغيب والشهادة. عالم الشهادة (مؤطّر بعنصري الزمان والمكان)، وعالم الغيب هو (عالم اللازمان واللامكان). فعالم اللازمان واللامكان هو العالم الأزلي والأبدي الذي يسمى عالم الغيب[1] وهو النموذج الذي ينبغي أن يحتذي به عالم الشهادة أو العالم السفلي الذي يحتظن حياتنا البشرية على وجه الأرض. وبناء على ما سلف، كل ما هو موجود في هذا العالم إنعكاس من عالم الغيب المُعد سلفاً. ولهذا يتبع العالمان قانوناً واحداً. و "الوحي" هو القانون الذي ينظّم العالمين، وأنّ الله يحكم العالم بهذا القانون دون غيره. والإنسان المسلم الذي ينطلق من هذه القناعة تجاه الحياة، يقدّس الوحي الإلهي ويسعى لتنظيم هذا العالم الفاني لخدمة ذلك العالم الباقي وما يحتوي من حقيقة مطلقة. وبهذا يطّلع الإنسان المؤمن على الخير والشر فتكتسي جميع سلوكياته معنى أخلاقياً وحقوقياً على أساس تلك القناعة. وهذه المعرفة بالخير والشر تكون بداية تاريخ الإنسان المؤمن. تشكل العقيدة الفكر السياسي الإسلامي بوصفه نظاماً دلالياً أو علماً للحياة المفعمة بالإيمان، ويؤطّر حياته الإجتماعية بإطار هذا النظام الدلالي الإيماني.

ونؤكد هنا أن صياغة تكوين مفاهيم الحوكمة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي وحيثيات علاقتها بأفراد المجتمع، تقوم على أساس العقيدة القرآنية التي يمكن التميز بينها وبين الحوكمة غير الإسلامية. ففي العقيدة (الأيديولوجية)

---

١. لا يقتصر العالم من منظور القرآن على عالم المحسوسات الذي يطلق عليه في الخطاب الديني عالم الشهادة، وإنما هناك عالم آخر وراء هذا العالم الذي لا يمكن إدراكه بهذه المشاعر ويسمى عالم الغيب. للمزيد راجع: الأنعام: ٥٩ و ٧٣، والأعراف: ١٨٨، والتوبة: ١٠٥، ويونس: ٥٢و٨١، والنحل: ٧٧، ومريم: ٧٨، والنمل: ٦٥، وسباء: ٣، والحجرات: ١٨، والجمعة: ٨، والملك: ١٢، والتغابن: ١٨.

الإسلامية تتمثل الحوكمة المثالية في قوّة قائمة على الشريعة الإسلامية. وسنة الرسول وتعامله مع الظواهر، واهتمامه بتكوين المجتمع الإسلامي، وتوحي بتأكيده على تطبيق الشريعة الإسلامية، وتعليم العبادات للناس والإشراف، بآلية تطبيقها ومدى الإمتثال لها، وصياغة إطار للتعاملات الإجتماعية، وآلية الإدارة العكسرية وطرق كسب المال والثروة، وكل هذه المفاهيم تدلّ على الحوكمة الإسلامية.

ولهذا السعي لإستيعاب وفهم حيثيات العلاقة بين العقيدة الإسلامية والحوكمة تحتوي على جانبين متناقضين؛ الجانب الأول هو الطاعة (الإيمان) والجانب الآخر هو التمرد (الكفر). ولهذا العقيدة القرآنية التي تكوّن ثنائية الإيمان والكفر تبلور لنا منهج صياغة مفاهيم الحوكمة الإسلامية في الفكر السياسي الإسلامي. وهذه الثنائية، تشكل معياراً يمكن تقييم شرعية الحوكمة على أساسه. وعلى أساس هذا المعيار أيضاً، عارض المفكرون الإسلاميون، المفكرين الذين يقولون بالعقد الإجتماعي، ويرون أنّ السياسة ليست نتاج إتفاق أفراد المجتمع وإنشاء عقد إجتماعي بينهم، وإنما تتعلق بإرادة الله وطاعته والإمتثال لأوامره.

ففي داخل التكوين الثقافي للسياسة ومبادئ الحوكمة القرآنية، نجد مسؤوليات وواجبات لكل مسلم يجب عليه القيام بها في ساحة الحياة السياسية. وثمّة الكثير من الآيات التي تدلّ على إرادة الله التشريعية في هذا المجال وأمر الإنسان المسلم بالإلتزام بهذا المجال ومكوناته. إن وضع هذه المسؤوليات في إطار واحد وترتيبها وتوضيح هذه المسؤوليات على ضوء آيات الأحكام المرتكزة على السياسة والحكم؛ يمكن أن يبلور لنا التكوين الشرعي للسياسة والحوكمة القرآنية وإستخراج الأحكام الدينية من هذه الآيات. وستقتصر الدراسة على الآيات التي تتطرق إلى مفهومي الطاعة والعصيان أو الإيمان والكفر. وقد لا تكون بعض هذه الآيات ذات صلة بمفهوم السياسة مباشرةً، لكن إذا دلّت على الإطلاق وشملت كل مجالات الحياة، فيمكن حينها الإستناد بها على أنها آيات سياسية وترتبط بمفهوم الحكم.

وقد استفدنا من فئتين من الآيات في تبيين التكوين الشرعي للسياسة والحوكمة القرآنية: الفئة الأولى: الآيات التي تتطرق إلى موضوع السياسة مباشرةً، والآيات المطلقة التي تتضمن بشمولها الساحة السياسية والحوكمة القرآنية. إذن، الآيات التي يمكن الإستناد إليها في شرعنة السياسة والحوكمة القرآنية، تندرج ضمن إطار آيات الأحكام بمعناه العام. وتوحي دراسة هذه الفئة من آيات الأحكام بنوعٍ خاص من المفاهيم التي يمكن أن نطلق عليها إصطلاح «المفاهيم الإلزامية». فقد يُراد من هذه المفاهيم الإلتزام بها في السلوك والعمل أو بتعبير آخر القول والفعل. فالإلتزام والإمتثال لهذه المفاهيم تعني الضرورة الشرعية لتحقيق المفاهيم المذكورة في ساحة الحياة بمجملها، كما يمكن رصد ضرورات شرعية في بعض منها. ولهذا تكتسي هذه الإلزامات طابع ثبوتي وسلبي.

١. النظرة القرآنية ووجوب الطاعة وحرمتها

تقول الفلسفة التوحيدية أن الملك، والحكم، والولاية، والأمر كله لله وحده، ولا لأيٍ من الكائنات إستقلالاً ذاتاً من دون الإرتباط بمنبع الوجود. وبقبول مبدأ التوحيد ينتفي الحكم وتنتفي الولاية لغير الله سواءً ولاية الإنسان أو غير الإنسان. وأن جميع البشر أحرار ولا سلطة لأحد على أحد وكل الناس سواسي عند الله وهم عباده وخليفته على أرضه[١]. وقد بلور القرآن حكم الله على الإنسان في شكلين: الأول الحكم التكويني لله. وفي هذا النوع من الحكم يعتبر الإنسان جزءاً من الوجود الذي يخضع لحكم الله. والشكل الثاني هو الحكم التشريعي، الذي يصبح فيه الإنسان خليفة الله على أرضه ويحكم بواسطة الوحي (الأنعام، ١٦٢ و ١٦٤؛ زمر، ٢-٣ والحشر، ٧). ولهذا لا يرى القرآن سعادة الإنسان سوى بالحصول على

١. ويقول القرآن في سورة فاطر:١٤، والملك:١، وآل عمران: ٢٦، والحشر: ٢٣، ويونس: ١٣١، وإسراء: ١١١، وسبأ: ٢٢ أن الملك والأمر والحكم لله وحده.

مرضاة الله (المودودي، ١٣٤٨، ص. ١٦٤). ولا تتحقق هذه المرضاة سوى بتحقيق الحكم الإلهي وطاعة الله سبحانه. (النحل، ٣٦ والحج، ١٤).

ويمثّل الرسول الأكرمﷺ كإنسان اجتمعت فيه جميع الصفات الإلهية، خليفة الله على أرضه. وفضلا عن مسؤولية التبليغ، كان الرسول مسؤولاً عن تنفيذ وتطبيق تعاليم الشريعة في مجتمع المؤمنين وأن الناس ملزمون بطاعته والإمتثال لأوامره التي تنهل من معين الوحي (النساء،٨٠؛ والنور، ٤٨ – ٤٩؛ والأحزاب، ٦٦؛ والحجرات، ١٤، والنور، ٥٢ – ٥٤؛ والنساء، ٦٩ و ٨٠، والأحزاب، ٣٣ و ٧١، والفتح، ١٧، والتوبة،٧١، وآل‌عمران، ٣٢ و ١٣٢؛ والمائدة، ٩٢؛ والأنفال، ١، ٢٠ و ٤٦؛ ومحمد، ٣٣؛ والمجادلة، ١٣؛ والتغابن، ١٢). وأن سبب طاعة الرسول والإمتثال لأوامره يعود إلى أن الرسول يمثّل النموذج المتكامل والأمثل لخلافة الله (صدرالدين الشيرازي، ١٣٧٢، ص.٣٠٠). وإن لم يكن الرسول في هذا المقام فلا يمكن الحديث عن العدل ووضع الأمور على نصابها، وهو أمر مذموم تماماً. وقد أمر القرآن المؤمنين بطاعة الله ورسوله و«أولي الأمر» (النساء:٥٩). ولهذا، وهب للرسول وأولي الأمر سلطة تمكّنهم من ممارسة سلطة الله والعمل على أساسها. إن طاعة رسول الله وأولي الأمر، أمر تشريعي يتمّ من خلال معرفة أولي الأمر واختيارهم من قبل المؤمنين. فقد تمثّل هذه الآية الكريمة بداية التعاليم الإسلامية في الحوكمة والسياسة. لأنّها من جانب، تقول ألّا سلطة لأحد على أحد وإن الحكم إلّا لله (بركات، ١٣٨٩، ص.٩٧)؛ ومن جانب آخر، لم تمارس الإرادة الإلهية على الشعب مباشرة ومن دون وساطات، وإنما يكون الرسول وأولوالأمر همزة الوصل بين الخالق والمخلوق(خدّوري، ١٣٩٤، ص ٣٩). ولهذا ترى الشريعة الإسلامية أن الحكم لكي يكون مشروعاً لابد أن يمتثل للشريعة ويؤطّر بإطارها.

وقد حثّ القرآن في الآيات الإيجابية والسلبية المؤمنين بطاعة الرسول والإمتثال لأوامره. فالنموذج السلبي الذي يقدّمه القرآن يتمثل في «الطاغوت» (جعفريان، ١٣٧٣، صص ٥٨-٦٢). ولهذا يذمّ القرآن من يحتكمون للطاغوت ويلجأون

إليه لحل مشاكلهم ويصفهم بغير المؤمنين ويأمرهم بالكفر بالطاغوت وعدم الإنصياع له (النساء:٦٠).

١-١. وجوب الطاعة

الطاعة في القرآن تعني الإنقياد والإمتثال للأوامر عملياً ولم يكتمل الإيمان إلّا بهذه الطاعة (روحي وفياض‌بخش، ١٣٩٢، ص ٤٠٣). مفهوم الطاعة من المفاهيم الملزمة في مجال السياسة والحكم. ويوحي هذا المفهوم بمرضاة الله تجاه الفرد أو الجماعة التي ترى طاعة الله واجباً شرعياً. ويكتسي المفهوم دلالته في علاقته بكلمات محورية أخرى وأبرزها كلمة «الله». أي الطاعة كمفهوم إلزامي وضروري يدلّ على «الشرعية» التي تعني الحق الإلهي على خلقه. وعلى هذا الأساس، الطاعة المطلوبة من الفرد والجماعة، تدلّ على المشروعية؛ والآيات الدالة على عدم طاعة الفرد و الجماعة، تدل على عدم الشرعية. ويرى القرآن الكريم أنّ الحكم، والأمر، وحتى حديث بعض الأفراد بأنّه «الحق» بعينه، لذا أوجب الإحتكام إليهم وطاعتهم. وفي المقابل يرى أن حكم، وأمر وممارسات بعض الجماعات بأنّها الباطل بعينه وبناء على هذا الحكم حرّم الإحتكام لحكمهم وأمر ألّا يُديل أحد لدولتهم. وبناء على بعض الآيات التي تتضمن وجوب الطاعة، أريد من المؤمنين أن يمتثلوا للحكم الشرعي الصادر من خواص الأفراد والجماعات الشرعية ووجوب طاعتهم.

سوف نسعى في هذا المجال تحليل هذا الجزء من الآيات ونرصد دلالاتها على ضرورة الطاعة شرعاً وقانوناً في مجال السياسة والحكم.

١-١-١. طاعة الله والرسول في التشريع والتقنين

تقول معظم الآيات بوجوب الإمتثال لأوامر الله والرسول. فثمة جزء من الآيات أوجب الإمتثال لحكم الله ورسوله في جميع المجالات ومن بينها مجال التشريع والتقنين. وهذه الآيات تأمر بطاعة الله ورسوله طاعة مطلقة وترى أنّ

طاعة الرسول الأكرم ما هي إلا طاعة الله سبحانه وتعالى؛ حيث تقول الآية ٣٢ من سورة آل عمران: «قُلْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَ الرَّسُولَ فإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ». يقول الطبرسي أنّ القرآن الكريم حث في الآية السابقة من يدعون حب الله ورسوله بالإمتثال لحكم الله والرسول واتباع شرعه، ويؤكّد في هذه الآية على اختبار مزاعمهم بقوله إن كنتم تحبون الله ورسوله باتبعوه وأطيعوه (الطبرسي، ١٤٠٤ق، ص ٥٦). والنقطة الهامة في هذه الآية هي أنّ الآية تأمر بطاعة الله ورسوله وترى أنّ عدم إتّباع شرع الله والرسول كفر وخروج عن دين الله؛ فقد وضعت عدم طاعة الله والرسول في مصاف الكفر وجعلته على مستوى واحد.

والطاعة التي تقصدها الآية تتمحور حول مجال التشريع والتقنين. فطاعة الله والرسول ما هي سوى طاعة القوانين الإلهية التي بلّغها رسول الله من خلال الوحي. ويقول العلامة الطباطبائي أن طاعة رسول الله وانتهاج نهجه ما هي إلا طاعة الله ورسوله. ففي الشرعية التي شرّعها الله ووضع اسم الجلالة إلى جانب إسم الرسول لا يمكن أن نستشف إلا أنها ترى طاعة الرسول ليست سوى طاعة الله. ولهذا لم يتكرر فعل "أطيعوا" في الآية فإن كانت طاعة الله غير طاعة الرسول لكان الأجدر أن يقول: «اطيعوا الله و اطيعوا الرسول» (الطباطبايي، بی‌تا، ج٣، ص ١٦١). ولهذا يمكن أن نفسر الآية بأنّها وضعت طاعة الرسول في نفس مستوى طاعة الله في التشريع والتقنين.

فضلا عن ذلك، نجد علاقة ذات دلالة واضحة بين الطاعة والشعبية، ونفس هذه العلاقة قائمة في ما يتعلّق بعدم الطاعة وغياب الشعبية. وبما أنّ الآية ترى أنّ العصيان وعدم الطاعة يؤدي إلى الكفر ونبذ الكفار من قبل الله تعالى، يمكن أن نفهم من دلالات الآية أن الطاعة تجلب للفرد حب الله وتحقق له العناية الربانية. فقد يقول آية الله جوادي آملي: تدلّ الآية على الإتباع، وأنّ الإتباع يجلب الشعبية والتقرب إلى الله والإعراض يجلب النبذ وغياب الشرعية (جوادي آملي، ١٣٨٨، ج١٤، ص. ٨٨). ولهذا السبب تكون الطاعة والإتباع من الله

ورسوله سبباً لحصول الشعبية والتقرب إلى الله وفي المقابل، يؤول الإعراض والخروج عن أمر الله إلى الرفض والنبذ وانعدام الشعبية.

بناء على هذه الآية، تكون طاعة شرع الله ورسوله واجباً شرعياً. ويتسع نطاق الطاعة ليشتمل على التشريع والتقنين. ولهذا، تصبح الآية مطلقة وعامّة الدلالة وتتضمن مجال الشريعة والدين. ولئن كانت الآية عامة وتشتمل على مجال التشريع، فأنّ طاعة القوانين الإلهية في مجال السياسة والحكم واجباً شرعياً لا مناص منه، وينسحب هذا الوجوب على طاعة الرسول وتصبح هذه الأخيرة واجباً شرعياً. هذا الإستنتاج يرشدنا إلى القول بمرجعية الشريعة في كافة مجالات الحياة السياسية والإجتماعية بمعناها العام والسياسة والحوكمة بمعناها الخاص. ويمكن إستنتاج هذه النتيجة في آيات أخرى شبيهة بهذه الآية مثل قوله تعالى: «وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» (آل‌عمران، ۱۳۲).

۱-۱-۲. طاعة الله والرسول في التشريع والحكم

تؤكد بعض الآيات وبصورة منفصلة على طاعة الله ورسوله. في هذا الجزء من الآيات، وباعتبار الحكم بوجوب طاعة الرسول، ورد فعل "أطيعوا" بصورة منفصلة وتكرر مرتين ليدل على أنّ المقصود منه لم يقتصر على طاعة التشريع، وإنما طاعة أمر الرسول في الحكم وإدارة المجتمع الإسلامي. على سبيل المثال نقرأ في الآية ۳۳ من سورة محمد: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ».

تؤكد هذه الآية على وجوب الطاعة والإمتثال لأمر الله، وقد فصلت بين طاعة الله وطاعة الرسول بتكرار لفظ "أطيعوا" وخلافاً للقسم الأول من الآيات المتعلقة بالطاعة، نرى أنّ لفظ "أطيعوا" يتكرر في نص الآية. وإن تكرار فعل "أطيعوا" يوحي بوجوب طاعة رسول الله. يقول الشيخ الطوسي في تفسير هذه الآية أن طاعة أوامر رسول الله من ضمن طاعة الأوامر الإلهية (الطوسي، بی‌تا، ج۹، ص. ۲۹۹).

أما العلامة الطباطبايي فقد يركن إلى سياق الآية في تفسيرها ويقول: المقصود بطاعة الله، طاعته في الأحكام الواردة في القرآن الكريم؛ والمقصود بطاعة الرسول، الإمتثال لأوامره في جميع التعاليم التي أنزلها الله و وردت في القرآن، وأيضا الأوامر والقوانين التي شرّعها الرسول بوصفه ولي أمر المسلمين وقائد الحوكمة الإسلامية. ويحذر القرآن من الخروج على الله ورسوله وعصيان أمر الله ورسوله، فإن الخروج يحبط الأعمال ويبطل الدين والشريعة برمتها. (الطباطبائي، بي تا، ج١٨، ص٢٤٧).

وبناء على هذا، لا تقتصر طاعة الله ورسوله على الأحكام الشرعية والدينية، وإنما تنسحب على طاعة رسول الله في الحكم والقرارات السياسية. إن أهمية طاعة الرسول في أمره تتجلى عندما نرى أنّها ترد في النص إلى جانب طاعة الله ليوحي النص أن طاعة الله وطاعة الرسول سواسي ولا فرق بينهما، وإن لم يحتكم الإنسان إلى حكم الله ورسوله فقد حبطت أعماله؛ وهذا نجده في آيات كثيرة مثل: «وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ» (التغابن، ١٢) والآية: «وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا» (الأحزاب، ٣٦). نرى أن هذه الآيات تضع طاعة الله إلى جانب طاعة الرسول ولا تفرّق بينهما وأن حكم الرسول وحكومته ما هي سوى حكم الله وحكومته على أرضه.

١-١-٣. طاعة الله ورسوله وأولي الأمر في التشريع والحكم

أمَرَت آية من آيات القرآن بطاعة أولي الأمر؛ فقد تقول الآية أنّ طاعة أولي الأمر واجب مثل وجوب طاعة الله ورسوله. مثلاً تقول الآية ٥٩ من سورة النساء وبتكرار لفظ "أطيعوا" عند ذكر طاعة الله والرسول وعدم تكراره عند ذكر طاعة الرسول وأولي الأمر، ألّا فرق بين طاعة الرسول وأولي الأمر. والآية هي:

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَ أُوْلِي‌الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَ الرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا».

تؤكد الآية على وجوب طاعة الله والرسول وتعتبره واجباً شرعياً لا مناص منه. ونظراً لعدم تحديد أولي الأمر وعدم تسمية أحد منهم، وردت تفاسير وقراءات مختلفة من هذه الآية في التراث الديني، ما أدى إلى تعدد مصاديق أولي‌الأمر. ويرى الفراهيدي أن«أولوا» و«أولات» مثل «ذوو» و«ذوات» تعني الصاحب وأنه حرف دائم الإضافة في جميع مواضع الجمل. أما لفظ «أمر» فقد ورد في معنيين مختلفين: الأول يعني الحكم وجمعه أوامر، والثاني يعني الشأن وجمعه أمور أو شؤون. وقد اختلف المفسرون حول معنى أولي الأمر ودلالته. فقد يرى بعضهم أن المقصود أصحاب الحكم أو الحكام والقادة، والبعض الآخر يعتقد أن المقصود به هو الحكام الدينيين أو أصحاب الشأن الديني (الفراهيدي، ١٤١٤ق، ص٢٠).

اما الخطاب السياسي السني كقول رشيد رضا في تفسير المنار فيقول أنّ المقصود من "أولي الأمر" هو جماعة أهل الحل والعقد في المجتمع المسلم وهم الأمراء والحكام والعلماء والقادة العسكريون والرؤساء الأخرون وجميع القادة الذين يلجأ إليهم المسلمون لقضاء حوائجهم وتحقيق المصلحة العامة (رشيد رضا، ١٩٩٠م، ج٥، ص ١٤٧). اما الفكر السياسي الشيعي فيقول أنّ مقصود القرآن بـ"أولي الأمر" هو الأئمة المعصومين. ولشرح عقيدة الشيعة حول هذه الآية التي أثارت جدلاً واسعاً في التراث، يجب النظر إلى بعض النقاط التالية:

الأولى: ذكر وجوب طاعة الله ورسوله وأولي الأمر في هذه الآية، تمهيد لبيان ضرورة إرجاع الخلافات والصراعات إلى الله ورسوله والإحتكام إلى ما أنزل الله لحل الخلاف وتحقيق الوحدة والحفاظ على تماسك المجتمع. فقد يقول العلامة الطباطبايي أن المقصود بقوله «اطيعوا الله و اطيعوا الرسول»، تمهيد

لطرح الحكم التالي وهو الإحتكام إلى الله ورسوله لحل الخلافات وتجاوز الصراعات الإجتماعية (الطباطبايي، بی‌تا، ج٤، ص ٣٨٧).

والنقطة الثانية: تكررت كلمة "أطيعوا" في الآية وذكرت وجوب طاعة رسول الله بصورة منفصلة. وهذا التكرار كما ذكرنا في الجزء الثاني من آيات الطاعة، يشير إلى وجوب طاعة أوامر رسول الله والإمتثال لحكمه. يقول العلامة الطباطبايي في تفسير مقصود طاعة الله ورسوله:

> لا شك أنّ مقصود الله عز وجلّ من الطاعة هي طاعة الناس في ما أنزله على رسوله من أحكام وما أوحي إليه من تعاليم والعمل على أساس الشريعة؛ وطاعة رسوله الكريم فتنقسم إلى قسمين: الأول تشريعي، وهو ما أنزل الله على رسوله في غير القرآن الكريم والوحي وهو يتمثل في تفاصيل حياة الرسول وسنّته وتفاصيل ما ورد من كليات وأحكام عامة واردة في نص التنزيل. فقد يقول الله جلّ إسمه: «و انزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم» (أيّ أنّا أنزلنا الأحكام العامّة لتفسّرها وتبيّنها إلى الناس بكل تفاصيلها). والثاني: الأحكام والآراء التي أصدرها الرسول الكريم بحكم ولايته على الناس. فقد يقول الله عزّ إسمه حول حكم الرسول على المسلمين: «لتحكم بين النّاس بما اراك الله» (أيّ تحكم بين الناس بما ألهم إليك ربّك). وهذا هو الرأي الذي أصدره رسول الله صلى الله عليه وآله حول ظاهر القوانين والقضاء بين الناس، والرأي الذي أصدره في القضايا المصيرية في حياته الكريمة. وقد أمره الله أن يستشير أصحابه في كل ما يصدر من أحكام وقوانين ويشرك أفكارهم وعقولهم في شؤون المسلمين. وقوله هو: «و شاورهم فى الامر، فاذا عزمت فتوكل على الله». إذن يجب على الناس طاعة رسول الله في موضعين أو ناحيتين: الأولى من ناحية الأحكام التي أنزلها الوحي، والناحية الثانية: الأحكام التي أصدرها رسول الله بمثابة الآراء والأحكام التي تصدر في شؤون

الحياة. ولهذا ـ والله أعلم ـ تكرر لفظ "أطيعوا" للدلالة على الناحيتين (الطباطبايي، بى تا، ج٤، ص ٣٨٨).

بناء على ما جاء في السطور المذكورة أعلاه، يمكن الفصل بين أحكام الرسول الصادرة حول التشريع وحول الحكم والقول بوجوب الإمتثال لهذين النوعين من الأحكام. وقد أولى آية الله جوادي آملي إهتماماً كبيراً لهذا الفصل وأكّد على الفصل والتمييز بين الحكمين. فقد يرى آملي أن تكرار "أطيعوا" في الآية يشير إلى أن الطاعة نوعين. ففي ما يتعلق بتبليغ الدين، تمثل طاعة رسول الله في الإيمان بالأوامر التي أنزلها الله والإحتكام إلى ما حكم به الله، والإمتثال للرسول قولا وفعلاً في ما أصدره حول الحكم وسياسة المدن (جوادي آملي، ١٣٨٨، ج١٤، ص ٨٥).

والنقطة الثالثة: فضلا عن طاعة الله والرسول في التشريع والحكم، يرى أنّ طاعة أولي الأمر أيضاً واجب مثل طاعة الله ورسوله. وبما أنّ أولي الأمر لا يوحى إليهم، فإنّ طاعتهم تعني طاعة الله ورسوله والإمتثال لأوامرهم في الساحة السياسية والإجتماعية، هي فريضة واجبة مثل الفرائض الدينية الأخرى.

يقول العلامة الطباطبايي:

لكن أولي الأمر أيّاً كانوا فليس لهم صلة بمصدر الوحي ولا يوحى اليهم. وما عليهم سوى أصدار آراء يؤمنون بصحتها. ويجب على المسلمين طاعتهم في كل ما يصدرون من أوامر وأحكام، مثلما طاعة الله ورسوله واجب شرعي. ولهذا عندما يذكر طاعة الله والرسول في التنازع في أمر ما، لم يذكر أولي الأمر ليميّز بين الأمرين. ويقول: «فان تنازعتم فى شيء فردّوه الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الاخر». يتضح من هنا أن أولي الأمر -أياً كانت هذه الجماعة- لا يُحق لهم إصدار أحكام شرعية جديدة غير ما أنزل الله ورسوله. كما لا يُحق لهم إلغاء أو تعطيل حكم شرعي أنزله الله ورسوله، وإن كان يحق لهم لقالت الآية بردّ التنازع إلى أولي الأمر

في كل عصر، وحينها لا معنى لردّ التنازع إلى الله والرسول أو إلى الكتاب والسنّة (طباطبايي، بى تا، ج٤، ص ٣٨٩).

هنا يتضح لنا الفرق بين الأحكام الصادرة من رسول الله والأحكام الصادرة من أولي الأمر من ناحية التشريع. التشريع بمعنى إصدار الأحكام الشرعية، ولا يحق لأحد إلغاء هذه التشريعات أو تعطيلها إلّا الله كشارع مقدس ورسوله كمتلقي الوحي الإلهي. لكنّ الفقه الشيعي يقول أنّ سنة الأئمة المعصومين لا تختلف عن سنة رسول الله من ناحية التشريع ويمكن الإحتجاج بها كمصدر من مصادر الشرع. لكن هذا الإحتجاج والإعتبار لا يعني بناء سنّة جديدة قائمة على الوحي، وإنما تعني إصدار الحكم من ناحية المعصوم والعلم الإلهي.

النقطة الرابعة: رغم وجود فرق جذري بين أحكام أولى الأمر وأحكام الرسول من ناحية التشريع، لكن لا فرق بينهما من ناحية وجوب الطاعة. والسياق العام الذي استخدمته الآية يدلّ على أنّ وجوب الطاعة يشتمل على أولى الأمر أيضاً. وبناء على هذا، وبما أنّ الطاعة في هذه الآية طاعةً عامةً وليست مقيّدة بقيد أو شرط، فإنّ أولي الأمر كالرسول من ناحية العصمة، وكما أنّ الرسول معصوم أولي الأمر معصومون أيضاً. ونتيجة هذا القول أنّ المقصود بأولي الأمر في هذه الآية هم الأئمة المعصومين دون غيرهم من حكام وخلفاء عقبوا الرسول في الحكم.

يقول الطبرسي في هذا الشأن:

إنّ المقصود بأولي الأمر أمراء الحق والأئمة المعصومين الذين يهدون أبناء الأمّة إلى الخير ويحكمون بالحق؛ لأنّ الحكم لم يُعطف إلى الله ورسوله في وجوب الطاعة ولا يوضع في مستوى واحد، إلا إذا كان معصوماً وفي مأمن من الشرّ والسوء ولا يعدل عن الحق وهو أفضل من غيره وأعلم منهم. فإنّ الله لا يأمرنا بطاعة من يرتكب الذنوب ولا يأمر بطاعة الوالي الذي يوجد فيه سبب حاجتنا إليه (فهو أيضاً مثلنا نحن الرعية ليس

معصوماً عن الذنب وبحاجة إلى الهداية والإرشاد إلى طريق الصواب) (الطبرسي، ١٤٠٤ق، ص٨٩).

ويشير الشيخ الطوسي إلى عمومية وجوب الطاعة في هذه الآية ويقول:

لا يجوز فرض طاعة رجل على أحد ووجوبها عليه، إلّا إذا كان الرجل معصوماً ومنزّه عن الخطأ والمعصية. وهذا لا يصدق على الحكام ولا على العلماء، بل لا يصدق إلّا على الأئمة المعصومين لما وهب الله لهم من عصمة وطهارة (الطوسي، بی تا، ج٣، ص ٢٣٥).

أما العلامة الطباطبيي فيقول:

لا شك أنّ المقصود بالطاعة في قوله تعالى «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول» هي الطاعة المطلقة والصارمة التي لم تُقيّد بقيد أو شرط. وهذا دليل على أنّ الرسول لا يأمر بشيء أو ينهى عن شيء يعارض ما أنزل الله من أحكام. فوجوب طاعة الله ما هي إلا طاعة الرسول ولا تتنافى الأولى مع الثانية. وأنّ تلائم جميع الأوامر والنواهي الصادرة من رسول الله مع أوامر الله ونواهيه، لا يمكن تصورها إلّا بعصمة الرسول الأكرم. ونفس هذا الكلام يصدق على أولي الأمر في الأحكام الصادرة منهم. لكن ثمّة فرق طفيف بين عصمة الرسول وعصمة الأئمة وهو أنّ عصمة الرسول ثابتة بحجة العقل والنقل، من دون الحاجة إلى الإحتجاج بهذه الآية، لكن هذا الثبوت الصارم لا يصدق على أولي الأمر (الطباطبايي، بی تا، ج٤، ص ٣٨٩).

صحيح أنّ العلامة الطباطبايي يعتقد بوجود فروقات في دلائل عصمة الرسول وأولي الأمر ويرى أن دلائل عصمة الرسول لا تنسحب على أولي الأمر، لكن نظراً لهذه الآية، لا شك في عصمة أولي الأمر، كما لا يمكن إطلاق عنوان أولي الأمر لجميع الحكام المسلمين. فأولو الأمر ليسوا سوى الأئمة المعصومين وأن الإمتثال لأوامرهم وأحكامهم وطاعتهم قولاً وفعلاً لا تختلف عن طاعة رسول الله وهما سيّان من ناحية الأهمية.

١-٢. عدم جواز الطاعة

يؤكد القرآن الكريم أنّ ولاية الإنسان إعتبارية وهي امتداد لولاية الله الحقيقية. والفرق هو أنّ الولاية الحقيقية لله تعكس جانباً من القدرة الحقيقية لله سبحانه، بينما الولاية الإعتبارية للإنسان تعكس جانباً من مسؤولياته تجاه ربّه. ولهذا يعترف القرآن بشرعية الولاية الإعتبارية عندما تكون صحيحة وفي امتداد ولاية الله التشريعية. إنّ تكوين الولاية في القرآن وكينونة هذه الولاية تقوم على ثنائية الحق والباطل أو التوحيد والشرك. إنّ ولي الحق هو من يقدر على جلب المنفعة للرعية (المولّى عليهم) و درء الضرر عنهم (الرعد: ١٦) ويكون قادراً على طمأنة الرعية وإزالة الخوف والحزن من قلوبهم ويؤمّن حياتهم وبه يستتب الأمن والإستقرار (يونس: ٦٢). وهذه الولاية خاصة بالله دون غيره (الأنعام: ٦٥؛ والكهف: ٤٤). وأن الإيمان بولاية الله خاصةً بالمؤمنين دون غيرهم (آل‌عمران: ٦٨). وفي مقابل جبهة الحق وولايته، نجد جبهة الباطل أو ولاية الباطل. وهذا الجبهة جبهة مُضلّلة ولا تجلب سوى الضياع (الحج: ٤)، وهي أهون من بيت العنكبوت (العنكبوت: ٤١). والكفر بشرع الله وتشريعه هو المائز الذي يميّز بين ولاية الحق وولاية الباطل وأهم عامل لتبديل ولاية الحق إلى ولاية الباطل (النساء: ١١٥). ويعبّر القرآن عن هذه الولاية بولاية "الطاغوت" ويقول أن جزاء من يؤمن بالطاغوت هو إخراجه من النور إلى الظلمات (البقرة: ٢٥٧).

الوقوف بين الإيمان والكفر والإنحياز لجهة دون أخرى يشكل هوية علاقات الفرد الإجتماعية وطريقة سلوكه الفردي والإجتماعي. فإن إنحاز إلى الإيمان وآمن بالله وأطاع أمره فهو يسعى لتكريس كل طاقاته ومواهبه لمرضاة الله ويسعى أن تكون مساعيه في سبيل الولاية التشريعية والتكوينية (المائدة: ٥٥). بينما الإنحياز للباطل والكفر يلهي الإنسان عن طاعة الله ويعمي عقول وأفئدة أصحاب السلطة عن الحق ويجعلهم يتمادون في كفرانهم. فأضرار طاعة هذه الولاية أكثر من منافعها (الحج: ١٣). والإنضواء للطاغوت وولايته، لا تؤدي إلى

تفشي الفساد فحسب (الأنفال: ٧٣)، وإنما تجعل الناس يتوهمون بأنهم في غنىً عن ولاية الله ويُقحم في قلوبهم العزوف عن الذات الإلهية المقدسة (الجاثية:١٩).

نظراً لما سلف، تنهى الكثير من الآيات عن طاعة الطاغوت وأهله. فأينما حلّ أهل الطاغوت فإنهم سيسعون لصياغة نوع خاص من العلاقات في ما بينهم. وهذه العلاقة التي يمكن اعتبارها بعلاقة التأثير والتأثر، تضع بعض الأفراد في موضع التأثير. وهذا الموضع يمكن أن يتكوّن في المجالات المختلفة ومن أهمّ وأبرز هذه المجالات هو مجال السياسة والسلطة. إذن، على الرغم من عمومية دلالة هذه الآيات، إلّا أنّه يمكن سحب دلالتها وإختصاصها على مجال السياسة والسلطة. يذكر هذا القسم من الآيات بعض الخصائص وتحذر من طاعة أهل الطاغوت أو من ينحاز إليه بأي شكل من الأشكال.

١-٢-١. الغافلون عن الله ومتّبعو النفس والهوى

يرى القرآن الكريم أن من يتخذ إلهه هواه ويتبع الأهواء النفسية لا يستحق أن يكون مؤمناً وأهلاً لطاعة الله. ولهذا يأمر المؤمنين بعدم طاعة هؤلاء أو الإقتراب إليهم. ويمكن طرح عدم طاعة هؤلاء الأفراد في جميع مجالات الحياة الفردية والإجتماعية بما فيها مجال السياسة والسلطة. فقد تقول الآية ٢٨ من سورة الكهف: «وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا». وقد رفضت هذه الآية إتّباع من أغفل الله قلبه واستخدمت تعبير «ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه»، للدلالة على من انساق وراء الأهواء النفسية التي تقود صاحبها إلى الظلال لا محالة. وتدلّ هذه الآية على الأفراد الذين يمارسون أعمال خاطئة ولا يتماشى سلوكهم من التشريع والدين لأنّ قلوبهم لا تذكر الله ولمّا يدخل الإيمان فيها. ونتيجة هذه الممارسات هي أنّ الأفراد يمضون حياتهم الفردية والإجتماعية بالغفلة عن ذكر

الله ويتّبعون الأهواء النفسية وميول الشهوات. ولهذا لا يستحقون القيادة ولا يحق لأحد الإمتثال لأوامرهم.

يقول العلامة الطباطبايي:

> المقصود بإغفال القلب هو تسليط الغفلة عليه ونيسانه ذكر الله سبحانه. وهذا الإغفال يأتي في سبيل الجزاء والعقوبة. لأنّ أصحاب هذه القلوب حاربوا الحق وأصروا على معاصيهم فحقّ عليهم العقاب بإغفال قلوبهم (الطباطبايي، بى تا، ج١٣، ص٣٠٣).

١-٢-٢. الكافرون والمنافقون

يحظر القرآن الكريم طاعة الكفار والمنافقين ولا يجيز الإمتثال لكل ما يصدر منهم من أوامر. وعدم طاعتهم تشتد قوتها عندما تكون ذات تأثير في المجتمع المسلم أو يكون هذا التأثير خارج هذا المجتمع؛ والأمران سيان في حالة التأثير داخل المجتمع وخارجه. ولهذا طاعة الكافرين والمنافقين لا تجوز في أيّ حال من الأحوال. فقد يقول القرآن في سورة الأحزاب: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا». تخاطب هذه الآية النبي الأكرمﷺ وتأمره بتقوى الله وتذكر بعدها مباشرة النهي عن طاعة الكافرين والمنافقين. فقد ذكر الأمر والنهي في سياق واحد للدلالة على وجوب الطاعة من الحق ورفض الباطل. يقول العلامة الطبرسي أنّ المقصود بعدم طاعة الكافرين والمنافقين هو عدم مساعدتهم أو التعاون معهم ورفض آراءهم وتحاشي استشارتهم في الأمور (الطبرسي، المصدر السابق، ص ٣٦٧). فإن طلبوا العون في غير الحق وغير سبيل الله فلا يجب استجابة طلبهم ولا اتباع رأيهم. ويقول العلامة الطباطبايي في تفسير هذه الآية وبناء على سياق الكلام:

> في هذا السياق وهو سياق النفي، جمع بين الكفار والمنافقين وذكر الفئتين ونهى عن إتباع كلتاهما. نكشف من هذا أنّ الكفار طلبوا أمراً من

الرسول الأكرمﷺ ما لم يكن في مرضاة الله سبحانه؛ وأصرّ المنافقون حين كانوا في صفوف المسلمين على الرسول لقبول طلب الكفار. لكن هذه الحاجة لم تكن في مرضاة الله وأنّ الله مشرف على ما يريد الكفار بعلمه وحكمته، وقال أنّ الطلب يتنافى مع التشريع والوحي. كما نكشف أنّ الأمر كان في غاية الأهمية وكان يخشى أن ظاهر الطلب يوحي للرسول بالخير والحق وباطنه شرّ باطل، لهذا أراد الله كشف الظاهر ونفي أسبابه ومنع مساعدة الرسول للكفار. لهذا أُمِرَ الرسولُ الأكرمﷺ بالإمتناع عن استجابة دعوى الكفار وتلبية حاجتهم الباطلة وأن يتّبع ما أوحي إليه ولا يخاف لومة لائم ويتوكل على الله (الطباطبايي، بى تا، ج١٦، ص ٢٧٣).

بناء على هذا التفسير، لم يكن اتباع أمر الكفار واستجابة دعواهم في مرضاة الله وهي ليست جائزة شرعاً وقانوناً. ويمكن مشاهدة مثل هذا المضمون في مواضع أخرى من القرآن الكريم[1].

١-٢-٣. الكبار المفسدون

لا يجيز القرآن طاعة كبار المجتمع والزعماء إن كانوا من المفسدين. ولأنّ هؤلاء الأفراد يتمتعون بمنزلة مؤثرة في المجتمع، فإنّهم يصدرون أوامر باطلة ويجرّ اتباعها والإمتثال لها الويل والثبور للمجتمع ويعيث في الأرض فساداً. فقد نهى القرآن الكريم في الآية ١٥١ والآية ١٥٢ من سورة الشعراء عن طاعة المفسدين بقوله: «وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ. الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ». وشأن نزول الآية يتعلّق بطلب النبي صالحعليه‌السلام من قومه ثمود. فقد طلب النبي صالح من

١. كقوله تعالى: وَ لا تُطِعِ الْكافِرِينَ وَ الْمُنافِقِينَ وَ دَعْ أَذاهُمْ وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَ كَفى بِاللَّهِ وَكِيلاً. (الأحزاب: ٤٨). وقوله: فَلا تُطِعِ الْكافِرِينَ وَ جاهِدْهُمْ بِهِ جِهاداً كَبِيراً. (الفرقان: ٥٢).

قومه ثمود ألّا يطيعوا أمر كبارهم وقادتهم إذ تجرّ طاعتهم الويلات على القوم وتفسد الأرض وأهلها. فلا يجوز طاعة هؤلاء الذين عبّر عنهم القرآن بالمسرفين. ويقول الطبرسي أنّ هذه الآية تريد من ذلك القوم عدم طاعة زعيم القوم وكبيره وألّا يمتثلوا لأوامره (الطبرسي، المصدر السباق، ص ٣٣٢). اما العلامة الطباطبايي فقد يقول في تفسير هذه الآية:

> انّ المقصود بطاعة أمرهم هو الإنصياع الأعمى وراءهم واتباعهم في القول والفعل وانتهاج نهجهم. وهو النهج الذي يريدوا له أن يسود في المجتمع. والمقصود بالمسرفين هم الأشراف و الكبار الذين يتبعهم قومهم. لكن من هم هؤلاء المسرفون؟ تقول الآية التالية أنّ المسرفين هم من تجاوزوا حدود الحق وخرجوا عن حدود الإعتدال. ويقول في وصفهم: «الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون». وهذا دلالة على السبب الحقيقي وراء إصدار هذا الحكم ومعناه تقوى الله وعدم طاعة المسرفين. لأنّهم يفسدون في الأرض ولا يصلحون وأنّ الإفساد في الأرض لا يأمن من عذاب الله وأنّ الله عزيز ذوانتقام (الطباطبايي، بى تا، ج١٥، ص٣٠٥).

يمكن القول في تفسير هذه الآية، أنّ قادة القوم إذا أفسدوا في الأرض ولم يصلحوا شأن الرعية فلا يستحقون الطاعة ولا يحق لهم أن ينزلوا منزل الآمر والناهي ويحكموا على رقاب الناس. ولهذا لا يجوز طاعتهم في أيّ شأن من شؤون الحياة بما فيها الشأن السياسي والحكم والسلطة.

١-٢-٤. الأباء والأمهات الأمرون بالشرك وبغير مرضاة الله

امَرَ القرآن الكريم طاعة الأبوين والإمتثال لكل ما يأمرون به في الحياة الفردية والإجتماعية، لكنّها طاعة مشروطة. فطاعتهم تكون واجبة عندما لا تخرج عن مرضاة الله ولا تدعو إلى الكفرو الشرك. فقد تقول الآية ١٥ من سورة لقمان: «وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَى أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا

وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ». تؤكد هذه الآية على إحترام الأبوين في الدنيا ما لم يدعوان إلى الشرك بالله. يقول الطبرسي أنّ المقصود بقوله «ما ليس لك به علم» في هذه الآية هو نفي الشرك الذي لم يكن موجوداً أصلاً. أيّ لا تشرك معي في الخلق ما لم يكن موجوداً أساساً (الطبرسي، ١٤٠٤ق، ص٣٦٢). اما العلامة الطباطبايي فيقول أنّ الآية تنهى عن الشرك بالله إذا طلبه الأبوان من أولادهم، وإن أصروا على دعواهم. لأنّ الكفر والشرك لا يمكن أن يقام عليه دليل وحجة لإثبات صحته (الطباطبايي، بى تا، ج١٦، ص٢١٦).

نفهم من هذا التفسير أنّ طاعة الأبوين ليست مطلقة بل مقيدة بقيود. فوفقاً لهذه الآية، وجوب طاعة الأبوين لابد أن تكون في امتداد طاعة الله وليس نقيضها. فإن تنافت مع طاعة الله وتعارضت من الإيمان فلا يجوز الإمتثال لها، بل العمل بناءً على قوله «و اتّبع سبيل من أناب إليّ» وطاعة من يدعو إلى الله والإيمان به. يرى العلامة الطباطبايي أنّ الآية تتضمن إختصاراً رائعاً لأنّها استوعبت معان بليغة في جملة قصيرة، فإن كان الأبوان مؤمنين بالله فحينها يجب طاعتهما، وإن دعيا إلى الشرك بالله فلا يجوز الإمتثال لدعوتهما وعدم انتهاج نهجهما عند الشرك (الطباطبايي، بى تا، ج١٦، ص ٢١٧).

صحيح أنّ الأبوين ليسوا في موضع أو منصب سياسي، بيد أنّ إصدار أوامر من ناحيتهما تؤثر على الحياة السياسية والإجتماعية لأولادهم. ويحق لهما طلب بعض الأمور من أولادهم في الحياة السياسية والإجتماعية. لكن الإمتثال لهذه الأوامر أو الطلبات تجوز عندما تكون إمتداداً للإيمان بالله والسير في طريق الحق. ففي مثل هذه الحالة فقط يمكن الحديث عن الدور السياسي الهام للأبوين في الحياة السياسية والإجتماعية للأولاد. مثل هذا الدور يمكن أن يؤثر على الحكم غير الرسمي للأولاد ويؤثر سلباً عن حضورهم في الساحة السياسية ويقلّص حضورهم ونشاطهم الإجتماعي والسياسي.

١-٢-٥. أصحاب الرذائل التسع

يرى القرآن الكريم أنّ طاعة ذوي الرذائل والصفات المذمومة التي تؤثر على تأثير أصحابها الإجتماعي والسياسي، لا تجوز بالمرّة. فهذه الصفات تضع أصحابها في موضع يمكن وصفه بالسفالة والخرق الرأي. فقد عدّدت الآيات ١٠ حتى ١٣ من سورة القلم هذه الصفات إذ جاء فيها: «وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ؛ هَمَّازٍ مَّشَّاء بِنَمِيمٍ؛ مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ؛ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ».

تنهى هذه الآيات عن طاعة من كذّبوا رسالة النبي الأكرمﷺ، وعدّدت تسعة صفات بارزة فيهم وأمرت بعدم طاعة أصحاب هذه الصفات المذمومة. وهذه الصفات هي: الحلاف، والمهين (قصير النظر)، والهماز (الذي يبحث عن عيوب الناس)، ومشاء ونميم (ذو السعاية والوشاية)، ومناع الخير (الذي يحول دون فعل الخير)، والمعتد (الظالم)، والأثيم (كثير الإثم والمعصية)، والتُعُل (العنيف الذي لا يعرف اللين)، والزنيم (من لا أصل له). يعتقد العلامة الطباطبايي أنّ هذه الرذائل التسع تحتوي على جميع الرذائل والدناءات (الطباطبايي، المصدر السباق، ج١٩، ص ٣٧٢). فإن وُجدت هذه الرذائل في الإنسان فلا يجوز طاعته في كل صغيرة وكبيرة. صحيح أن هذه الآية تخاطب من كذبوا نبوّة النبي الأكرمﷺ، بيد أنّنا نستطيع تعميم هذه الصفات لكي تشمل الطاعة وعدمها والقول بأن من تسللت هذه الصفات في وجوده فلا يجوز طاعته. فلا يجوز أن يتسلّم هؤلاء مناصب إجتماعية في المجتمع المسلم كي لا يؤثروا على المسلمين. كما أنّ هؤلاء الأفراد لا يستحقون الإستشارة ولا يجوز للحاكم أن يشاورهم في أمور المسلمين.

نتيجة البحث

نظرة القرآن الكريم تجاه الكون والحياة والحكم مؤطرة بإطار واضح الملامح. فإن نظرنا إلى آيات القرآن فسنجد هذه الصورة من الله سبحانه: الرحمن والرحيم،

والحكيم والرئوف إلخ.. فقد وهب الله الحياة للإنسان وأرشده إلى الطريق الصحيح للحياة السليمة فهو خالق كل شيء. وأن الله لا تدركه العقول والأبصار فهو فوق الخيال والتصور. وهذه الصورة من الذات الإلهية نجدها في نسيج النص القرآني بحذافيره. فإشراف الرب الخالق القادر المتعال على الإنسان المخلوق والضعيف، يشكل لبنة نظرة القرآن تجاه الكون وأساسها. يؤكد القرآن الكريم على هذه النقطة بأنّ الله مصدر الخلق وعلة العلل في الوجود وهو مصدر الخير والعطاء وأنّ الإنسان بحاجة إليه في جميع أحواله. لهذا يجب عليه أن يشكر ربّه على هذه النعم من خلال طاعته والإيمان بأحكامه. وهذا التوجّه ممزوج بكل تفاصيل علاقة الخالق بالمخلوق. ولهذا يجب أن تكون الحوكمة الإسلامية والإدارة الإسلامية في إطار هذه العلاقة الثنائية.

وقد قسّم القرآن الكريم المجتمع البشري إلى قسمين: المجتمع المؤمن الذي يؤمن أهله بدعوة الأنبياء والرسل ويضعون جميع شؤون حياتهم في سبيل الأحكام الإلهية والتعاليم الدينية التي أوحيت إلى الأنبياء. والفئة الثانية تتمثل في المجتمع الطاغوتي الباطل الذي كفر أهله ولم يؤمن بما أنزل الله. وكانت هذه المواجهة قائمة على قدم وساق منذ فجر الحوكمة الإسلامية، وقد روث الفكر السياسي لدى المسلمين هذا المعنى مباشرة من القرآن الكريم. وما الإيمان سوى الإعتقاد بالله وطاعته. فوجود مثل هذه العقيدة تشكل حافزاً قوياً للعمل الصالح. فطاعة الإرادة الإلهية سبب الإيمان بالله وتُعد من أهم صفات الإنسان المؤمن. وفي المقابل، الكافر هو من كفر بآيات الله ورسوله وأنكر آيات القادر المتعال وهذا دليل على الكفر والتجديف بالنعم.

هذه المواجهة الثنائية حول مفهوم الطاعة تعد من أهم الضرورات الشرعية المسيطرة على الحياة السياسية والإجتماعية والحوكمة. فقد أوجب كتاب الله طاعة ربّ العالمين في آيات وحرّم هذه الطاعة في آيات آخرى. وأنّ طاعة الله في التشريع أمر واجب شرعاً وعقلاً. وفضلا عن ذلك، طاعة أولي الأمر في مجال

الحكم فريضة واجبة. وبينما يقول أهل السنة أنّ المقصود بأولي الأمر مطلق الحكام المسلمين، ترى الشيعة أنّ أولي الأمر يقتصر على الأئمة المعصومين دون غيرهم. ولهذا وجبت طاعتهم شرعاً وعقلاً، ووجوب هذه الطاعة تجلب مرضاة الله في الحكم والسلطة، ونتيجة هذا أنّ طاعة الأولي الأمر تجلب مرضاة الله، بل طاعتهم إمتداد لطاعة الله.

وقد نهت بعض الآيات عن الطاعة. وهذا يدلّ على عدم كفاءات بعض الحكام والأمراء الذين استولوا عنوة على السلطة وحكموا المجتمع وأثروا على الحياة السياسية والإجتماعية من دون أن يكونوا أهلاً لها. فطاعة من أغفل الله قلبه عن ذكره واتبع الأهواء النفسية واتخذ إلهه هواه، وطاعة الكفار والمنافقين، والقادة المفسدين، الأبوين إن أمرا أولادهم بالشرك والعمل على غير مرضاة الله، وطاعة أصحاب ذوي الصفات المذمومة، لا تجوز بأيّ حال من الأحوال. فهؤلاء الأفراد لا يستطيعوا أن يؤثروا إيجاباً على الحياة السياسية والإجتماعية. وهذا يصدق على الحكام وموضعهم الإجتماعي في السلطة، كما يصدق على الحياة السياسية والإجتماعية العامة.

فهرس المصادر

* القرآن الكريم

١. برکات، حلیم. (١٣٨٩). دین و قدرت در جامعه‌ی اسلامی معاصر (در مجموعه اسلام و سیاست؛ عادل ضاهر؛ مترجم: عبدالله غلامرضا کاشی). طهران: رخداد نو.

٢. جعفریان، رسول. (١٣٧٣). تاریخ تحول دولت و خلافت: از برآمدن اسلام تا برافتادن سفیانیان. قم: مرکز الدراسات والأبحاث الإسلامية.

٣. جوادي آملي، عبدالله. (١٣٨٨). تسنیم، تفسیر قرآن کریم (المجلد٤). قم: اسراء.

٤. خدّوری، مجید (١٣٩٤). برداشت مسلمانان از عدالت (مترجمان: مصطفی یونسی و صمد ظهیری). قم: جامعة المفيد.

٥. رشيد بن علي رضا، محمد. (١٩٩٠م). تفسير المنار (ج٥). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦. روحی، محمد؛ فیاض بخش، محمد تقی. (١٣٩٢). تفسیر واژگان قران کریم برگرفته از تفاسیر مجمع البیان و المیزان. طهران: فردافر.

٧. صدرالدين الشيرازي، محمد بن ابراهيم. (١٣٧٢). تفسير القرآن الكريم (المجلد٢). قم: منشورات: بيدار.

٨. الطباطبايي، محمد حسين. (بی‌تا). الميزان في تفسير القرآن (ج٣، ٤، ١٦ و ١٨). قم: منشورات جامعة المدرسين.

٩. الطبرسی، ابوعلی الفضل بن الحسن. (١٤٠٤ق). جوامع الجامع فی تفسیر القرآن الکریم. طهران: مکتبة الکعبة.

١٠. طوسی، محمد بن حسن. (بی تا). التبیان فی تفسیر القرآن (المجلد٩، مصحح: احمد حبیب قصیرالعاملی). بیروت: دار احیاء للتراث العربي.

١١.الفراهيدي، خليل بن احمد. (١٤١٤ق). ترتيب كتاب العين (ج١، المحققين: مهدي المخزومي و ابراهيم السامرائي). قم، منشورات: اسوة.
١٢.المودودي، ابوالاعلى. (١٣٤٨). مرزهای عقیده (المترجم: سید جواد هشترویان). طهران: شركة انتشار للنشر.